ISEEL التأصيل

مُقَدِّمَة

تَدورُ دراساتُ المُحْدَثينَ العرب في هذه المسألة - في فَلَك تَدْوِينِ أَهَمِّ مايُمْكِنُ أَنْ يَقُوْم عليهِ هذا المَذهبُ، وما يُمْكِنُ أَنْ يُمَيِّزَه من غيره من المذاهب النحويَّة الأُخْرى، ولاسِيَّما المذهَبُ البصريُّ، من حيْثُ السماعُ وطُرُقه، والمسموعُ من كلامِ العربِ نَظْمه ونَثْره، وكلام رسولِ اللهِ صلَّى الله عليه وسلّم ، والاحْتجاجُ لهذا المَذْهَبِ ، أو ذاك، وإنَّ هذا المَذْهَبَ أَكْثَرُ تَشَدُّداً وانْضِباطاً من ذاك ، وغير ذلك من المسائِل الأُخْرَى التي تطالِعُنا في أَثْناءِ هذه الدراسات وحَناياها.

وقد تناسَتْ هذه الدراساتُ - إلاَّ في فَلَتاتٍ قليلات - أنْ تَكَشف عمَّا في هذا المذهب الكوفيّ من إسهاماتٍ أو تأثيرٍ في المناهجِ اللغويَّة المعاصرة، وهي إسهاماتٌ وتأْثِيرٌ تَكْمُنُ فيما يُمكنُ أَنْ نَسِمَهُ بالتوطئة والإرْهاصات ، أو البذُورِ الأُولى لها. وتناسَتْ أيضاً أن تُجَلِّيَ السماتِ المنْهَجِيَّةَ لِكُلِّ مَذْهَبٍ .

ولِرَأْبِ الصَّدْع، وسَدِّ تلكِ الثَّغْرَة التي لَمَّا تُسَدَّ؛ رأيْتُ أَنْ أَنْهَجَ نَهْجاً يختلف عَنْ نَهْج هؤلاء في دراساتهم [1]، أُبيِّنُ فيه السماتِ المنهجيَّة التي تتراءَى للدارس في المذهَب الكوفيِّ على وفْقِ المناهِجِ اللغويَّة المعاصرة، وهي

---

(١) انظر : د. مهدي المخزومي ، مَدْرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. عبد الحميد طلب ، تاريخ النحو وأُصوله ، د. عبد الرحمن السيِّد ، مدرسة البصرة النحويَّة ، د. شوقي ضيف، المدارس النحويَّة، سعيد الأفغاني ، من تاريخ النحو، د. عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحويَّة، د. مصطفي السَّنْجَرجي ، المذاهب النحويَّة ، د. محمد خير الحلوانيّ، الخلاف النحويّ بَيْنَ البصريِّين والكوفيِّين وكتاب الإنصاف ، د.رزق الطويل، الخلاف بين النحويِّين ، سامي عوض ، دراسة في النحو البصريّ والكوفيّ،زين الدين مهيدات، قاعدة النحو الكوفيّ في مسائل الخلاف ، وغيرها.

سماتٌ يُمكِنُ أنْ تكون منارات ، وأَقْباساً تَسْتَنِيْرُ بها هذه المناهِجُ أو قد اسْتَنارَتْ، إنْ تَوَهَّمْنا اطِّلاعَ روّادِها عليها. ولَسْتُ أَذْهَبُ في هذه المسألة إلى أنَّ كُلَّ ما يَتَوافَرُ من سماتٍ منهجيَّة في كُلِّ مْنهَجٍ لغويٍّ مُعاصِرٍ- قد أخذ الكوفيُّون قَصَبَ السَّبْقِ فيه.

ولقد تَبَيَّنَ لي من خلال هذا البحْثِ أَنَّ الكوفيِّينَ يُمْكِنُ أنْ يكونوا رُوَّاداً للمنهج الوَصْفيِّ المعُاصِر؛ لأنَّ كثيراً مِمَّا يقومُ عليه هذا المَنْهجُ يَتَوافَرُ في مَنْهَج الكوفيِّين في النحوِ والصّرْفِ. ولَعَلَّ أَهَمَّ ما يُمْكِنُ عَدُّه من هذه المسألة في نَهْجِهِمْ - مايأتي:

(١) اسْتِقْراؤهم للكلام العربيِّ ما اسْتَطاعُوا بالارتِحال إلى البَوادِيْ وغيرها من مساكِنِ الأعْرابِ؛ للاسْتماعِ إليهم، وتَدْوِيْن هذا المَسْموعِ أيّاً كانَ . ثُمَّ عُكُوفُهُمْ على النَّظرِ فيه والتأَمُّل بَحْثاً عَمَّا فيهِ مِنْ وشائِجَ أو تنافُرٍ ، أو اخْتلاف ، وهي مَسْأَلَةٌ انْتَهَتْ بهم إلى توزيعِ ما اسْتَقْرَوه، وأَحْصَوْهُ في مجموعاتٍ على حَسَبِ ما تَبَدَّى لَهُم من عَلائِقَ بَيْنَ الأشْباهِ والنَّظائِر، ثم رَجْعُهُمُ النَّظَر في هذه المجموعاتِ وأَشْكالِها اللُّغويَّة؛ لتحديدِ ما يُمكِنُ أنْ يَتَوافَرَ فيها مِنْ سماتٍ أَكْثَرَ دقَّةً، وأَكْثَرَ شمولاً لهذه الأشْكالِ اللغويَّة في هذه المسموعات، وهي مَسْأَلَةٌ فَرَضَتْ عَلَيْهِم سُلْطانَها من حَيْثُ وجُوبُ مُواصَلَةِ التَّصْنيفِ والتَّوْزيعِ في وحْداتٍ ذاتِ عَناصِرَ وأَشْكال لُغوِيَّةٍ جديدة، يُمْكِنُ أنْ تُؤَصَّل على حَسَبها الأُصُولُ والقَواعِدُ، وهكذا دَواليْكَ.

ومَا مَرَّ من اتِّجاهٍ إحْصائيٍّ تَصْنِيْفيٍّ يُعَدُّ من أهَمِّ مايَقُوْمُ عليه المَنْهَجُ الوَصْفيُّ المعاصِرُ.

(٢) توسِيْعُ دائرَة ما يُمْكِنُ أنْ تُبْنَى عليه القواعِدُ والأُصُوْلُ النَّحْويَّةُ والصَّرْفيَّة، وتُقاسَ، زمانيّاً، ومَكانيّاً، وسماعاً مِنَ الناطِقِيْن من أَبناءِ القبائِل،

إذْ تجاوَزَ الكوفيُّونَ القيودَ الزَّمانيّة والمكانيَّة والقَبليّةَ التي وضَعها البصريُّون خُصومُهم ، وخَضَعوا لسلطانِها ، فقاسُوا على الشاذِّ ، والنَّادرِ ، والقَليل ، وما يُمْكنُ أنْ يُحْمَلَ على الضرورة الشّعريَّة ، وما لا يُعْرَفُ قائِلُهُ من الشِّعْرِ والنَّثْر، وما يُعَدُّ من باب القراءات الشَّاذَّة، أو السَّبْعِيَّة التي وَسَمها البصريُّون بالشُّذوذِ، أو القُبْحِ ، أو غيرهما؛ لأنَّها قراءاتٌ متواترةٌ تتوافَرُ فيها قيودُ السَّماعِ. والقَوْلُ نَفْسُه في القياسِ على كلام بعض القبائِل التي دَعا البصريُّون إلى عَدَمِ القياس عليه ، كقُضاعَةَ ، وأَعْراب سوادِ بَغْدادَ ، وغيرِهم.

وما مَرَّ من حَديثٍ مُوْجَزٍ يَشْهَدُ بأَنَّ الكوفيِّين أكْثَرُ احْتراماً للُّغة ، أو الكلام بِمُسْتَوياتِه المختلفة ، ومُسايَرةً لطبيعَتِها ، واعْتِداداً بالمَسْموعِ أيّاً كان في بناءِ القواعِدِ والأُصولِ . ويُعَزِّزُ ذلك مواقِفُ نُحاتِهم من الحديث النبويِّ ، من حَيْث بناءُ الأُصول ، أو الاستئْناسُ، أو شَرْحُ معاني الكلمات وتَفْسيرُها ، وهي مواقفُ تُنْبِئ بجلاء ووضوح تامَّيْنِ عنْ هذا الاعْتِدادِ ولا سيَّما ما يُطالِعُنا في تآلِيْفِ أبي بكر الأَنْباريّ مِن احْتِرامٍ لِلحديث النَّبَوِيّ الشَّريف.

ويَلْتَقي الكوفيُّونَ المنَهْجَ الوصفيَّ اللغويَّ المعاصِرَ في هذه المسألة ، إنْ لم نَذْهَبْ إلى أَنَّهم رُوَّادُه ، من حَيْثُ إنَّ هذا المَنْهَج يَعْتَدُّ بالكلامِ المَنْطوقِ بأشْكاله اللغويَّة، ومُسْتَوَياتِه المختلفة، فلا يُفَرِّقُ بين لغة مُتَكلِّمٍ أو آخر ، فصيحاً كان أو غير فصيحٍ، وفي أي زمَنٍ أو فَتْرةٍ ، مُعَاصِراً كانَ أو غَيْرَ مُعاصِرٍ ، وفي أيِّ بيْئَةٍ لُغَويَّة.

(٣) أنَّ الكوفيِّين لا يَلْجَؤون إلى التَّقديرِ، والتّأْوِيل ، والتَّخْمِينِ، والحَزْرِ، أو إلى حَمْلِ الكلام على غَيْرِ ظاهِرِه، في الغالِب؛ لأنَّهم يُسايِرونَ طبيعَةَ اللغةِ ورُوْحَها ؛ ولذلك توصَّلُوا إلى أُصولهم النحويَّةِ، أو الصّرْفيَّةِ من خِلالَ رَجْعِ النَّظَرِ في أشْكال الكلام العربيّ الذي أَحْصَوْه، وما بَيْنها مِنْ وشائِجَ ، وعَلائِقَ هاجِرينَ

الأُصُوْلَ المِعْياريَّةَ المُتَوَهَّمَة التي تُخْضَعُ لها النُّصوصُ اللغويَّة قَسْراً، في كثيرٍ منها. وهم في هذا النَّهْجِ يَلْتَقُوْنَ الاتِّجاهَ الوَصفيَّ السِّياقيَّ.

(٤) أنَّ نَهْج الكوفيِّين في القياس؛ لِوَضْع أصُولِهم النحويَّة والصَّرْفيَّة – على ما أَحْصَوْه من كلامِ العَرَبِ، كما مَرّ – يُنْبِئُ عن احْترامِهِم لكلِّ ما سَمِعوه، وهَجْرِهِمْ للتأويل ، والتقديرِ، وغيرهما مِمَّا يُعَدُّ من باب اهتمامات المِعياريِّين والتوليديّين التّحْويليِّيْنَ .

ومِنَ البديهيّ أن يلجَؤوا إلى قياس ما لا يَتَوافَرُ لَهُ شاهِدٌ، أو تَرْكِيْبٌ لغويٌّ ؛ لأنَّ كلام العَرب لا يُمْكِنُ أنْ يُحاط بِهِ كُلِّهِ ، أو أنْ يُسْمَعَ كُلُّه من الأعْرابِ أيّاً كانوا. وهي مسأَلَةٌ لا بُدَّ فيها من الالتجاءِ إلى القياسِ، كما ذَكَر الكِسائيُّ ، وغيرُه.

وتتَبَدَّى من نَهْج الكوفيِّين في القياس – النَّزعَةُ الوصْفِيَّةُ بجلاءٍ ، وهي نَزْعَةٌ تَتَراءَى في التجائِهِم إلى السَّماع في أُصولِهِمْ إلى أَكْثَرَ من تِسْعٍ وعِشْرِيْن مَسْأَلَةً من مسائِل (الإنصاف في مسائِل الخِلاف)، وإلى أُخرى مِثْلِها، عَزَّزوا فيها السَّماعَ بالقياسِ، وفي التِجاءِ خصومِهِم البصريِّين إليه في خَمْسَ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً.

أمَّا نَهْجُهُم في القياس فيما لا يَتوافَرُ له شاهِدٌ من الأُصُوْلِ فَهُوَ وصْفِيٌّ أَيْضاً ، في الغالِبِ ، بِعْيدٌ عن التَّأْويل، والتَّقدير، سواء أكان ذلك في حَمْلِ النَّظيرِ على نظيره ، أو الشيءِ على نَقِيْضِهِ ، أو الفَرْعِ على الأَصْلِ، أو غير ذلك.

وتَبْدو هذه المسأَلَةُ بوضوحٍ وجَلاءٍ في تلك المسائِل التي حَرَصْتُ على تَدْوينِها ، وحَشْدِها في هذا البحث من كتابِ (الإنصاف في مسائِل الخلاف)، مِنْ حَيْث كونُ قِياسِهم سَهْلاً، غيرَ مُعَقَّدٍ، أو مَرَكَّبٍ، قد يَدُلُّ أَحْياناً على نَزْعَةٍ فِطْرِيَّةٍ؛ لأنَّه يَنبُع من الأشْكالِ اللغويَّة في التَّراكيْبِ ، أو الشَّواهِدِ ، لا مِنْ أُصولٍ معياريَّةٍ مُتوهَّمةٍ.

ولَسْتُ أَدَّعي أَنَّ أقْيسَة الكوفيِّين كامِلَةٌ مُتَكامِلَةٌ من حَيْثُ النَّزْعَةُ الوَصْفِيَّةُ التي تُوْمئ إلى اليُسْرِ، أو السُّهولَة ، وهَجْرِ التَّعْقيدِ ، والبُعْدِ عَنِ المنَطْقِ ، والفَلْسَفة، والأحْكامِ الفقهيَّة، التي قد تَفْرِضُ سُلْطانَها على بَعْض أحْكامهم في النحو والصَّرْف؛ لأنه لابُدَّ من أنْ تَتوافَر بَعضُ المسائِل التَجَؤوا فيها إلى القياس الذي يتَخَلَّله التَّعْليلُ ، وهَجْرِ السَّماعِ الذي يتَوافَرُ ، على خِلافِ نَهْجِهم العامّ.

(٥) أنَّ حِرْصَ الكوفيِّين على أَنْ يَشْرحوا أُصْولَهم في النَّحْوِ والصَّرْفِ، ويُفَسِّروها لِطُلاّبهم، ومُريديْهم، وغيرِهم مِمَّنْ يَرْغَبون في هذا الشَرْحِ، والتَّفسير، وعلى أَنْ يُدافِعوا عَنْها ؛ لتعزيزِها ، وتقويَتها؛ لِئَلاَّ تَنْهارَ، أو تَنْخَرِمَ بالإضافة إلى أُصولِ خُصُومِهِمْ من البصريِّين ، وغيرِهم - قَدْ فَرَضَ عليهم أنْ يَلْجَؤوا إلى التَّعْليلِ ، وهو تَعْلِيْلٌ يدورُ في فلك ما يُمْكِنُ وَسْمُه بالعِلَلِ السَّماعِيَّة التَّي تَكْمُن في الالتْجاءِ إلى كَلامِ العَرَبِ، وبالعِلَلِ الأُولى ، أو التَّعْليميَّة ، التي يضطرّون إِلَيْها للإجابَة عن بعضِ أسْئِلَةِ طُلاّبهم ، ومُرِيْديهم.

وتَبْدو هذه المَسْأَلَة في إجابة الكسائيّ سائِلَهُ عَنْ بناءِ (أيٍّ) بأَنَّها هكذا خُلِقَتْ . ولا تَخْرُج عِلَلُهم التعليميَّةُ عن النَّهْج الوصْفيِّ ، فهي لَيْست مُعقَّدَةً، ولا تقُومُ على التَوَهُّم ، والتَّخَيُّلِ ، والافْتراضِ ؛ لأنَّها تَنْبُعُ من الأشْكال اللغويَّة في التركْيبِ اللغويّ ، على وَفْقِ أَذْواقِ نُحاتِهِم المُعَلِّلين، وقرائِحِهِمْ ، ومُقْتَضياتِ هذا التَّعْليلِ، ومُتَطَلَّباتِهِ. وقد يكونُ لمُعْتَقَداتِهم ومَذاهِبِهِمْ أَثَرٌ في أَنْ تكونَ بعضُ عِلَلِهم فيها نَزْعَةٌ فلسفيَّةٌ مَنْطقيَّةٌ، وهي نَزْعَةٌ بعيدَة عن طبيعة اللغةِ، وهي عِلَلٌ قَليلَةٌ جداً ، كالفَيْضِ ، والاتِّحادِ.

وتَبْدو النَّزْعَةُ الوَصْفيَّةُ في عِلَلِهم، كالضَّعْفِ والقُوَّةِ، والمجُاوَرةِ ،

والتَّخفيف لكثرة الاستِعْمالِ ، والخِفَّة والثِّقلِ، والعِوَضِ، أو النِّيابَة ، والفرْق ، أو تَحقيق أَمْنِ اللَّبْسِ، والنظير ، وغيرها.

وتتداخِلُ العِلَلُ مَعَ القياسِ أحياناً في نَهْج الكوفيِّينَ في مسائِلَ ، كتَوَهُّمِ أَصْلِ ما يُحْمَلُ على أنَّه مُرَكَّبٌ، والاسمِيّةِ والفعْلِيَّة، والإعْرابِ والبناء، والعامل، والتَّنْكير والتَّعْريف، وأَصالة الحروف وزيادَتها، وأَصالَة الفعْل والمَصْدَر ، وما لايَصِحُّ الابْتداءُ بهِ من الأصواتِ، وضميرِ الفَصْلِ ، وتَقَدُّمِ الفاعِلِ على فِعْلِهِ.

وقد تَتَلاشَى في نَهْجِهِمْ النّزعَةُ الوصْفِيَّةُ في بَعْضِ المسائِل، أحْياناً ، ومِنْ ذلك عَدُّ لامِ الابْتداءِ لامَ جوابِ قَسَمٍ مَحْذوفٍ ، وبعضُ مسائِلِ العامِلِ ،والاسْمُ المُنادَى إذا كانَ علماً مُفرداً ، وتَحَمُّلُ الخَبرِ الجامِدِ ضميراً، والاسْمُ الواقِع بعد (لو) ، ورَفْعُ (غُدْوَة) بَعْدَ لَدُن، وغيرُ ذلك . وهذه المسائِلُ التي على خلاف مَنْهَجِهِم العامّ قليلَةٌ جدّاً بالإضافة إلى تِلْكَ التي تَتَوافَرُ عِنَد خُصومهم البصريِّيْنَ ، أو تِلك التي سايَروا فيها طبيعَة اللغةِ ورُوحَها ، والْتَجَؤوا فيها إلى السَّماع، والتعليلاتِ التَّعليميَّة الأوَّلِيَّةِ، أو مسائِل القياس التي تَتَداخَلُ مع العِلَّة.

وتُطالِع القارئَ في نَهْجِ الكوفيِّين بعضُ الإرْهاصات والإيماءاتِ تُعَدُّ من اهتمامات المنهجَيْنِ التاريخيّ المقارن، كما في تَرْكِيب - بَعْض الألفاظِ، كُمنْذُ، وغيرها، والتَّحويليِّ التوليديِّ ، أو المعياريّ ، وهو مَنْهَجٌ يَبْدُو في بعضِ المسائِلِ، منها : الاعْتِدادُ بالأَصْلِ المُتَوَهَّمِ، وبعضُ مسائِلِ العامِلِ، والحَذْفُ ، والزِّيادةُ أو الإقْحامُ، والرُّتْبَةُ ، والإحْلال الذي يَتراءَى من خِلالِ تَضْمِيْنِ حَرْفٍ معنى آخر ، والوصْفُ بالمصْدر ، والتَّضْييقُ الذي يَكْمُنُ في حَذْفِ عُنْصُرٍ من عَناصِرِ التَّرْكيبِ ، على أَنْ يَنُوْب عَنْه ما بقي مِنْه في العُنْصُرِ الأوَّل، كما في

تَرْخيم المنُادَى المُضافِ إليه بحذْفِ التاءِ من آخِرِه، وكَوْنِ اللهُمَّ، وهَلُمَّ ، ووَيْلُمِّهِ، وأيْشٍ، وعِمْ صباحاً مِنَ المُركَّباتِ.

ولَسْتُ أُنْكِرُ أنَّ الكوفيِّين وغيرهُم من النحويِّين القُدامَى - لم يُغْفِلوا المعاني في تَعْليلاتِهم، أو أقْيسَتِهم على خلافِ المنهج الوَصْفِيّ، ولعَلَّ ذلك يَعُوْدُ إلى ما في القرآنِ الكريم وحديث الرسُوْلِ الكريم من أَحْكامٍ، وفرائضَ، وعَقائِدَ، وتَفصيلاتٍ ، وهي مسائِلُ يجبُ التَّقيُّد بِها ، وحَمْلُ ما في القران الكريم والحديثِ نحويّاً وصَرْفياً على هَدْيها، والسَّيرُ في دَرْبها. والقولُ نَفْسُه في الأحْكام الفقهيَّة والمذَهَبيَّةِ التي يُؤْمنون بها، ويَدْعُوْن إليها من حَيْثُ وُجُوبُ التَّقيُّدِ بها. ويُمْكِنُ أنْ يُحْمَل ذلك على مُراعاةِ ظروف المُتكلِّم النَّفْسيَّة والاجتماعيَّة، وغيرها.

وبَعْدُ، فلقد رأَيْتُ أنْ يكون هذا المُؤَلّفُ في أربعة فُصولٍ:

الفَصْل الأوَّل: الكوفيُّون والسَّماعُ.

الفَصْل الثاني: الكوفيُّون والقياسُ.

الفَصْل الثالِثُ: الكوفيُّون والتَّعليْلُ.

الفصل الرابع: الكوفيُّون وبعضُ المسائِل التي على خِلاف مَنْهَجهم الوَصْفِيّ.

ونَهَجْتُ فيه نَهْجاً حَاوَلَتُ فيهِ تَبَيُّنَ المنْهَجِ الكوفيِّ في النَّحْوِ والصَّرْف، من حَيْثُ كَوْنُهُ وصْفيّاً، في الغالِب، مُتناسياً مَذَهَب البصريِّين في تلك المسائِل التي حَشَدْتُها لتعْزيْزِ هذا المَنْهج الوصْفيِّ الكوفيِّ .ولا بُدِّ للقارِئ من تَبيُّن ما يَأْتي:

(١) أَنَّني آثَرْتُ أنْ أُدَوِّنَ المسائِلَ الخلافيَّة، كما ذَكَرها أبو البركاتِ الأنْباري في (الإنْصاف في مسائل الخلاف) مُغْفِلاً تِلْك المُجْمَعَ عَليها.

(٢) أَنَّني آثرْتُ الاكْتفاءَ بالمَذْهَب الكوفيّ؛ لأنَّهُ ضالَّتي في هذا البَحْثِ وبُغْيَتي.

(٣) أنَّ هنالِكَ بَعْضَ المسائِلِ قَدْ تبدو مُكرَّرَة ، وهو نَهْجٌ يعودُ إلى تَوْزِيْعِ موضوعاتِ هذا البحث ومسائِله المختلفة التي تَقْتضي هذا التَّكريرَ.

(٤) أَنَّني آثَرْتُ الاكْتِفاءَ بتعليلات الكوفيِّين أَيَّاً كانَتْ من حَيْثُ القَبُوْل والرَّفْضُ ؛ لأنَّ ضالَّتي تَبْيِيْنُ ما فيها من سماتٍ مَنْهَجِيَّةٍ وصْفيَّةٍ ، في الغالِب.

(٥) أنَّ القياسَ والتَّعْليلَ قد يتداخَلانِ، وعلى الرَّغْمِ من ذلِك فإنَّني آثَرْتُ الفَصْلَ بَيْنَهما .

(٦) أنَّني نَهَجْت نَهْجاً وصْفيّاً في تَدْوِيْنِ ما في هذا البَحثِ من مسائِلَ؛ لأنَّ هذا المُؤَلَّف يَدورُ في فَلِك تَدْوِيْن ما في المَنْهج الكوفيِّ من مسائِلَ يُمْكِنُ عَدُّهم فيها رُوَّاداً في المَنْهج الوصْفيّ.